

مقرر التنمية والتخطيط في الوطن العربي

النمو السكاني وعلاقته بالتنمية

النمو السكاني وعلاقته بالتنمية

المسألة السكانية واحدة من المشكلات التي تعاضم الحديث والاهتمام العالمي فيها خلال العقود الأخيرة ، سواء كان على صعيد الدول أو الهيئات الدولية أو مراكز البحث العلمي أو المفكرين والباحثين إلخ . إلا أن ما يميز هذا الاهتمام هي تلك النظرة التشارؤية للمسألة السكانية ، حتى أن البعض عقد مقارنة بينها وبين الخطر البيئي والخطر النووي معتبراً إياها ليست أقل خطورة من هذين الخطرين .

إن الحديث عن المسألة السكانية والتغيرات السكانية الحاصلة في العالم النامي خاصة يظهر بأنه من الصعب إيجاد ذلك العامل الذي يجنب الشطط ، حيث أنه في ظروف التخلف الملحوظ لوتائر النمو الاقتصادي والإنمائي في هذه البلدان ، وفي ظل ظروف النقص في الموارد المادية والطبيعية لدى البعض منها ، وفي ظروف النمو البطيء لمستوى الحياة ، ومن أجل تسريع نمو الاقتصاد فيها تظهر إغراءات إلحاق كل المشكلات الاجتماعية بنتائج الزيادة العالية للسكان .

وفي الرأي العام يقترن هذا الأمر بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط الولادات على أساس أن تلك المشكلات الناتجة عن النمو السكاني إنما هي السبب الأساسي الكامن وراء أزمات ومشكلات هذه البلدان سواء على صعيد الفقر أو الجوع أو البطالة ... إلخ .

ويقصد من يتحدث بهذا الأمر أنه لا يمكن وضع حد لتلك المشكلات إلا من خلال إبطاء معدلات النمو السكاني أو إيقافها كلية ، وعلى هذا الأساس تم تشخيص وتصوير المشكلة في البلدان النامية على أنها مشكلة عدم التكافؤ بين النمو السكاني المرتفع والموارد الاقتصادية المحدودة . ولذلك فإن مشكلات هذه البلدان هي تجسيد لقانون أبدي أزلي روج له مالتوس ، مفاده أن السكان يتزايدون وفق متوالية هندسية في حين تتزايد الموارد بمتوالية حسابية ، وعليه لا مجال لتحقيق التنمية والدفع بعجلتها إلى الأمام ما لم يتم التحكم في عملية ضبط الولادات من خلال برامج تنظيم الأسرة وتحديد النسل .

والسؤال المطروح هنا : هل هذا هو الواقع الحالي الفعلي في البلدان النامية ؟

بمعنى:

- هل فعلاً أن التغيرات الحاصلة في النمو السكاني هي السبب في علة البلدان النامية والمتمثل بتخلفها وتأخر تطورها الاقتصادي ؟
 - وهل تعتبر الوتائر المرتفعة للترايد السكاني خاضعة حقاً لقانون أبدي في هذه البلدان ؟
 - ثم هل يعتبر ضبط الإنجاب أو إيقافه كفيلاً برفع وتائر التنمية ؟
 - وإن كان ممكناً ما هي يا ترى الآلية والكيفية التي يتم من خلالها التأثير على السلوك الإنجابي في الأسرة ؟
 - وإلى أي مستوى يجب أن يخفض عدد الأطفال في الأسرة ؟
 - وما هو العدد الأمثل الذي يحفظ بقاء واستمرار هذه المؤسسة كركن أساسي من أركان البناء الاجتماعي ؟
- قبل الإجابة على التساؤلات لابد أولاً من التأكيد على ان المقدمات المغلوطة ستؤدي حتماً إلى نتائج مغلوطة ، وبالتالي فإن القراءة غير الموضوعية والدقيقة لواقع المسألة السكانية في البلدان النامية ستؤدي إلى طرح حلول غير دقيقة وغير موضوعية ، وغالباً ما تؤدي هذه الحلول إلى الوصول لنتائج وخيمة .

إن الفهم العام للمسألة السكانية – خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة – يأتي ضمن هذا الإطار ، ففي الرأي العام تنحصر هذه المسألة بالفيض السكاني وارتفاع معدلات الولادات التي تخضع لقانون مطلق .

لكن الواقع وتاريخ التحركات السكانية في العالم يقول عكس ذلك ، من حيث أن هذه التحركات تخضع لمجموعة من العوامل ذات الطابع الاجتماعي وليس لقوانين عامة ومطلقة . وفي هذا بالتحديد يكمن الفرق بين التزايد السكاني وتكاثر الكائنات الحية الأخرى ، حيث أن تزايد البشر ليس هو ميل غريزي للإنجاب بل هو سلوك اجتماعي يختلف بحسب المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان ، ولذلك فإن التطور التاريخي والتغيرات التي طرأت على المحيط الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل التطور هي التي حددت طبيعة التحركات السكانية ، ومثال ذلك أن التكاثر أو الإنجاب في المرحلة الصناعية اختلف عنه في المرحلة الزراعية .

على هذا الأساس نقول أنه لا توجد قوانين مطلقة وعامة تخضع لها التحركات السكانية في كل مرحلة من مراحل التطور ، بل توجد لكل مرحلة قوانينها الموضوعية التي تحكم التغيرات السكانية .

ولذلك نجد أن مفهوم الفيض النسبي للسكان يكتسب طابعاً تاريخياً ونسبياً أيضاً ، حيث أن ما هو فائض في مرحلة معينة قد لا يكون كذلك في مرحلة أخرى ، إذاً تكاثر البشر أو تزايدهم يختلف بحسب المحيط الاجتماعي الذي يتحدد أساساً بالنظام الاجتماعي للإنتاج ، وهذا ما يؤكد التطور التاريخي الذي مرت به البشرية عبر تطورها ، حيث ارتبطت عدة مراحل في تكاثرها بالأنظمة الاجتماعية للإنسان (مرحلة الصيد والتقاط الثمار ، مرحلة الزراعة وتربية الحيوان ، مرحلة الصناعة ... إلخ) ، وكان هناك بين كل مرحلة وأخرى مرحلة انتقالية ذات طابع مختلف لم تكن فيه معالم النمط الجديد قد تأسست بعد بشكل نهائي ولم تنزل نهائياً معالم النمط القديم فيه .

المحيط الاجتماعي وتجربة التحولات الديمغرافية في الواقع الأوربي:
أدت التغيرات التي طرأت على المحيط الاجتماعي إلى تغيرات في حركة السكان الطبيعية وخاصة ما يتعلق منها بالإنجاب والولادات ، وفي واقع أوروبا يمكن التمييز بين مرحلتين :
الأولى تضم كل أساليب الإنتاج السابق على الرأسمالية
والثانية تشير إلى التطور الذي حصل مع نشؤ النظام الرأسمالي
وهنا نلاحظ أن خصائص النمو السكاني في المرحلة الأولى تختلف اختلافاً واضحاً عن
خصائص النمو السكاني التي تحققت في عصر الرأسمالية .
تمتد المرحلة الأولى حتى عام (١٧٥٠) وهي المرحلة التي يمكن تسميتها ديمغرافياً بمرحلة
التوازن السلبى ، هذه المرحلة تميزت:
بارتفاع معدلات المواليد والوفيات ، مع الإشارة إلى أن معدل الوفيات هو العامل الضابط
لحركة المجتمع من حيث تدني أسلوب الإنتاج وتخلف الزراعة وانخفاض الإنتاجية وضعف
سيطرة الإنسان على الطبيعة إلخ ، كل ذلك يعني الارتفاع في معدل الوفيات .
والمجتمع لكي يضمن الحماية من خطر الزوال كان عليه أن يرفع من معدل الولادات ،
إضافة إلى ذلك ما كان يعنيه وجود الأطفال كعمال في الزراعة ، ولذلك شاعت فيم الإنجاب
المتعدد وأفضلية الزواج المبكر .

ولكن منذ عام ١٧٥٠ (بداية مرحلة النمو الانفجاري) ، بدأت هذه البلدان تتحول تدريجياً إلى النظام الرأسمالي ، حيث دخلت مرحلة انتقالية هامة من الناحية الديمغرافية . فقد أصبحت الصناعة هي المجال الأساسي للإنتاج والدخل والتوظيف وأعيد توزيع السكان (حصلت هجرات داخلية من الريف إلى المدينة داخل تلك البلدان) وفي هذه المرحلة حصل اختلال جوهري هز العلاقة المستقرة التي كانت قائمة بين المعدل العالي للولادات والمعدل العالي للوفيات ، حيث بدأ معدل الوفيات بالهبوط دون أن يواكبه انخفاض في معدل المواليد ، الأمر الذي أدى إلى حدوث نمو انفجاري في السكان في تلك المرحلة .

أما عن أسباب انخفاض معدل الوفيات ، فقد زادت نسبة الإنفاق الموجه للخدمات (رعاية صحية ، وسائل العلاج ، توفير أفضل لمياه الشرب ، تقدم في مجال الطب ... إلخ) ، أما معدل المواليد فقد ظل ثابتاً تقريباً بنتيجة بقاء قيم إنجاب الأطفال والحفاظ على العائلة الكبيرة أولاً ، وبنتيجة زيادة الطلب على الأيدي العاملة وبالذات عمل النساء والأطفال .

والسبب الآخر في بقاء معدلات الولادات ثابتة نسبياً هو أن هذا المعدل لا يتوقف على الظروف والعوامل الاقتصادية ، بل على مجموعة أخرى من العوامل الاجتماعية (كالعادات و التقاليد والقيم) التي لا تتغير بنفس السرعة التي تتغير بها العوامل الاقتصادية ، ولذلك ظلت النظرة الاجتماعية إلى العائلة الكبيرة والأطفال فترة طويلة دون تغير .

إلا أن الفترة الممتدة بين عامي (١٨٨٠ - ١٩٣٠) تميزت بانخفاض واضح في معدل الولادات مع استمرار الانخفاض في معدل الوفيات وتجدر الإشارة هنا إلى أن انخفاض

معدل الوفيات كان أطول بكثير من انخفاض معدل الولادات

وقد حصل هذا الانخفاض الكبير في معدل الولادات نظراً لأن العمل لم يعد بحاجة إلى ذلك العدد الكبير من الأيدي العاملة ، بل أصبح العمل بحاجة إلى مهارة وتدريب ، وبالتالي ضرورة تدريب وتعليم الأطفال ، وهذا الأمر سيشكل عبئاً على الأسرة في حال أنجبت أطفالاً كثيرة . إضافة إلى أن المرأة العاملة أصبحت مضطرة لتخفيض حالات الإنجاب لديها ، وذلك حتى تستطيع التوفيق بين عملها خارج المنزل وعملها داخل المنزل . وهكذا عاد معدل النمو السكاني إلى وضعه ما قبل عام ١٧٥٠م وقد سميت هذه المرحلة بمرحلة "التوازن الإيجابي" . وقد سميت المرحلة الرابعة التي تلت عام ١٩٣٠م بمرحلة "النقص النسبي" حيث تميزت هذه المرحلة باستقرار نسبي واضح في معدل النمو السكاني ، مع ميله في معظم الدول الأوروبية الغربية للانخفاض حيث سجل معدل النمو تراجعاً ملحوظاً بنتيجة ترسيخ العوامل التي أدت إلى بقاء معدل المواليد منخفضاً وانخفاض معدل الوفيات ، ليبدأ عدد كبير من هذه البلدان وخاصة في المرحلة الأخيرة بالتناقص النسبي في أعداد سكانها .

إذن النمو السكاني عند البشر ليس بميل غريزي كما هو عند سائر الكائنات الحية الأخرى ، بل إنه يرتبط بجملة من العوامل التي تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية وبمنظومة القيم والعادات والتقاليد إلخ . وبالتالي فإن النمو السكاني لا يخضع لقانون ثابت ومطلق ، بل هو يتغير بتغير تلك الظروف التي يعيشها السكان ، وقد لاحظنا أن أوروبا قد مرت بمرحلة النمو الانفجاري في القرن التاسع عشر ، ثم عاد الوضع السكاني فيما بعد ذلك إلى الاستقرار والسير باتجاه التوازن ومن ثم التناقص النسبي للسكان وبعدها مرحلة الترميم السكاني .

- وفي البلدان النامية ومنها البلدان العربية فقد ترسخت مرحلة النمو الانفجاري من خمسينات القرن العشرين وحتى منتصف تسعينات القرن ، حيث بدأت بعدها بالسير نحو مرحلة التوازن الإيجابي والعودة إلى الاستقرار في حركة السكان ، وهذا ما تؤكد معظم المؤشرات الديمغرافية التي تدل على دخول معظم هذه البلدان مرحلة التوازن الإيجابي .
- ومن أهم المؤشرات التي توضح بأن السكان يسرون باتجاه التوازن الإيجابي نذكر**
- (١) التغيرات الحاصلة في الفئات العمرية حيث انخفضت نسبة الأطفال (أقل من ١٥ سنة) إلى ما دون ٤٠% وارتفعت القوة البشرية إلى أكثر من ٥٦% وهذا من مؤشرات مرحلة التوازن الإيجابي.
 - (٢) رغم الارتفاع في الأعداد المطلقة للولادات إلا أن معدل الولادات انخفض وبشكل ملحوظ ، حيث وصل معدل الولادات إلى ٢٩ بالآلاف عام ٢٠٠٠م بعد أن كان حوالي ٤٨ بالآلاف عام ١٩٦٠م .
 - (٣) انخفاض معدل الخصوبة العامة من ٢١٤/ بالآلاف عام ١٩٨٠م إلى أقل من ١٠٠ بالآلاف عام ٢٠٠٠ ، كذلك أنخفض معدل الخصوبة الكلية للمرأة الواحدة إلى حوالي ٣.٥ مولود عام ٢٠٠٠م وهذا كله من سمات مرحلة التوازن الإيجابي.
 - (٤) انخفاض معدل النمو السنوي إلى ٢.٤ عام ٢٠٠٠م.
 - (٥) ارتفاع متوسط سن الزواج عند الأنثى حيث ارتفع إلى أكثر من ٢٦ سنة بعد أن كان حوالي ١٨ سنة إلخ .

كل تلك المؤشرات تدل على أن السكان في حركتهم على أعتاب مرحلة التوازن الإيجابي بمعنى يتجاوزون مرحلة النمو الانفجاري ، وهذا الأمر يؤكد أنها مرحلة انتقالية وليست أبدية .

لكن السؤال المطروح هنا يتعلق بتلك الاسباب التي جعلت مرحلة النمو الانفجاري تشهد ما شهدته من أزمات في البلدان النامية بشكل عام ، ومن ضمنها البلدان العربية من حيث لم يكن الوضع فيها كما كان في أوروبا عندما مرت بمرحلة النمو الانفجاري ؟
وللإجابة عن هنا التساؤل نقول بأن هنالك جملة من الخصائص التي تميزت بها البلدان النامية والحركة السكانية فيها جعلت الوضع يبدو متأزماً ومن أهم الخصائص :

(١) سرعة التغيرات السكانية في مرحلة النمو الانفجاري ، فالوفيات مثلاً انخفضت إلى أقل من النصف في فترة زمنية بسيطة ، حيث انخفضت خلال ٣٠ سنة إلى الربع ، في حين أن عملية انخفاضها إلى النصف استغرقت في أوروبا أكثر من ١٠٠ سنة ففي بريطانيا مثلاً احتاج معدل الوفيات لينخفض من ٢٨ بالآلاف إلى ١٤ بالآلاف لحوالي ١٣٠ سنة ، بينما لم يستغرق انخفاض معدل الوفيات إلى النصف في الكثير من الدول النامية لأكثر من ٢٠ سنة .

- (٢) النمو الانفجاري في أوروبا كان مسبقاً بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي في تلك البلدان بينما كان النمو الانفجاري في البلدان النامية سابقاً لتقدمها الاقتصادي والاجتماعي وهنا تكمن المعضلة بين النمو السكاني المرتفع وبين الدرجة المتواضعة للتقدم الاقتصادي ، الأمر الذي يعني أن دور الاستعمار وما أدى إليه من تخلف في هذه البلدان كان محورياً أساسياً في ظهور وتطور المشكلة السكانية.
- (٣) انخفاض معدلات الوفيات كان في أوروبا نتيجة عوامل داخلية تعلقة بالتطور والتقدم الذي طرأ على أوضاع الحياة الاقتصادية والاجتماعية بينما في البلدان النامية كان يفعل عوامل خارجية.
- (٤) الارتفاع الحاصل في معدلات الولادات كان بفعل عوامل داخلية تعلقة بنمط الحياة ومنظومة القيم والعادات .
- (٥) جاء عامل تعايش العوامل القديمة والجديدة (المحدودة للنمو السكاني) جنباً إلى جنب ، الأمر الذي يعني إفراز نمطين مختلفين للنمو السكاني .

٦) العامل الالهم من تلك العوامل والذي لعب الدور البارز في ظهور المعضلة التي ارتبطت بمرحلة النمو الانفجاري هو ذلك العامل الخارجي المرتبط بالنظام الرأسمالي العالمي وتغلغله في هذه البلدان ، إضافة لعمليات النهب والسلب لفائضها الاقتصادي وتجميد نموها وفرض نوع من التطور المشوه لاقتصاداتها ... الأمر الذي كرس التخلف وخلق أزمات بدا لغير المختصين انها نتيجة للنمو الانفجاري ، في حين أن النمو الانفجاري ذاته كان بشكل أو بآخر من احد نتائج التخلف ، وقد زاد في ازمة هذه البلدان بعض العوامل التي ساهمت في خسارتها القسم الأكبر من فائضها الاقتصادي وأدت إلى تبديد مواردها .

وفي هذا الصدد نورد بعض المؤشرات التي تدل على خسارة هذه البلدان لفائضها الاقتصادي، أهم هذه المؤشرات:

الخسائر الناجمة عن مدفوعات خدمة الديون.

الخسائر الناجمة عن تحويل الأموال أو الأرباح للخارج.

الخسائر الناجمة عن هجرة العقول والكفاءات للخارج.

الخسائر الناجمة عن شروط التبادل الدولي.

كل هذا الوضع جعل من مرحلة النمو الانفجاري مرحلة استثنائية من حيث تعمق الأزمات التي يعاني منها السكان والتي ما كانت لتحصل لولا هذه الظروف المتعلقة بتخلف هذه البلدان

ورغم أن عدداً من هذه البلدان بدأت المشكلة فيها تسير باتجاه الحل من الناحية الديمغرافية إلا أن الوضع يبقى على حاله من الناحية الاقتصادية

بناءً على ما ورد يبدو أن جوهر المشكلة هو بعيد عما يفهم منها، إذ ليست هي مشكلة عدم التناسب بين الولادات والوفيات كما يقول الديمغرافيون، وليست مشكلة عدم التكافؤ بين النمو السكاني المرتفع والموارد الاقتصادية المحدودة كما يقول كتاب النمو التقليديون، إنها مشكلة التخلف وتأخر التطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان، وبالتالي فإن مشكلة النمو الانفجاري تغدو نتيجة للتخلف وليست سبباً له كما يردد كتاب النمو التقليديون الذين رأوا فيها أنها أهم عقبة من عقبات التنمية وبالتالي لن تتحقق التنمية ما لم تحل تلك المشكلة.

انطلاقاً مما تقدم يتبين أن التصدي لهذه المشكلة يقتضي الغوص في الأسباب التاريخية والعوامل الخارجية والداخلية معاً، أي تلك العوامل التي تحدث التخلف وتعيد إنتاجه وتساهم في تكريره.

وإن آفاق الحل تكمن في أن تكون الأنظار متجهة باتجاه التحرر الاقتصادي والاعتماد على الذات والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية، ولا فائدة من عملية التهويل لتزايد السكان والمخاوف المترتبة عليه، ومن ثم لن يكون الحل بالموعظة والإرشاد والدعاية تماماً كما هو الأمر مع ظاهرة هجرة الأدمغة، فما الفائدة من الحديث عن مخاطرها ما لم يقترن ذلك بالدراسات الموضوعية التي تبين الأسباب الكامنة وراءها، ومن ثم العمل على التصدي لها على أرض الواقع وليس بطرح الشعارات.

ذاً يجب ألا تعمينا مخاوفنا من الزيادة السكانية عن معرفة حقيقة المشكلة،
وإذا تأخذنا حمى العدوى بالآراء التي تهول لهذه القضية وتقتصر في فهمها
على أنها ديمغرافية بحتة.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن للتزايد السكاني آثاراً سلبية على بعض
القضايا لا يمكن إنكارها، فالزيادة السكانية السريعة أثرت سلباً في بعض
الجوانب منها الجوانب المتعلقة بصحة الطفل والأم وبالخدمات الصحية
عموماً، مستوى المعيشة، التعليم، قطاع الزراعة، القوة البشرية وتوزيع
السكن... الخ.)